الحملات الانتخابية في إفريقيا جنوب الصحراء: المضمون، الآليات، والتحديات

د. رحالي محمد
أستاذ محاضر «ب» بقسم العلوم السياسية
جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس

د. يحيى بوزيدي
أستاذ محاضر «أ» بقسم العلوم السياسية
جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس

اضطرت الكثير من الدول الإفريقية، بعد عقود من التسلط والاستبداد، إلى مسايرة التطورات الدولية بعد إخفاقات نخبها الحاكمة في كل المجالات، فأقدمت الأخيرة على جملة من الإصلاحات السياسية لدمقرطة أنظمتها، بعدما بات الانتقال الديمقراطي قضية محورية في أجندة السياسة العالمية؛ وربطت القوى الكبرى المساعدات والبرامج التنموية لدول القارة بمدى التقدم في هذا المسار[1]، وقد كانت الانتخابات

(١) أعلن انهيار المعسكر الشرقي المساند للحكومات المركزية، وتولي القطب الغربي قيادة العالم، عن بداية حقبة جديدة، تميزت بالنسبة لدول إفريقيا بضرورة الرضوخ لضغوطات الدول المانحة والمُطالِبة بتغيير نظم الحكم التسلطية نحو الديمقراطية، كشرط لمنح القروض الضرورية لبقاء هذه

من بين المؤشرات الأساسية لتقييم حجم الإصلاحات التي قامت بها الدول الإفريقية.

تشير الدراسات في هذا السياق إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء شهدت نقلة نوعية في إجراء الانتخابات- مقارنةً بالمرحلة السابقة- بينت وجود توجه نحو مأسسة الانتخابات المنتظمة[1]. ومع ذلك، وبعد ثلاثة عقود من انطلاقة التجربة، لم تستطع دول القارة الوصول إلى انتخابات حقيقية وتنافسية؛ إذ تُوسم النقلة في المنطقة بـ«الإجرائية»؛ كونها اعتادت على إجراء انتخابات دورية عموماً، تخللتها بعض الانقطاعات بسبب الانقلابات العسكرية، والأزمات السياسية.

وبغضّ النظر عن جوانب القصور هذه؛ فإن المنطقة باتت تمتلك خبرة في الممارسة «الانتخابية»، تتجلى من خلال التطور الذي عرفته، والنجاح الذي حققته تجارب بعض الدول كغانا، ونيجيريا، وزامبيا، والسنغال، ومن مؤشرات ذلك: فارق الأصوات البسيط بين الحزب الفائز والذي يحل بعده، وتوزيع مقاعد البرلمان بالتساوي تقريباً بين الحزبين الرئيسيين، وتبادل الحكم بشكل دوري، وفوز المعارضة في الانتخابات[2].

وتمثل «الحملات الانتخابية» أحد المداخل التي تتيح المجال لتقييم هذه التجربة الانتخابية، كونها من المحطات الأساسية التي تتوسط العملية، وتظهر خلالها كل أبعاد المشهد السياسي في الدولة؛ ففي هذه الفترة يبلغ النشاط السياسي أوجَه، ويحتدم التنافس بين القوى السياسية، التي تسعى لجلب أكبر قدر من الأصوات، ولتحقيق هذا الهدف توظف كل الموارد المتاحة، وفي خضم هذه التفاعلات تبرز معالم العملية السياسية بإيجابياتها وسلبياتها، خاصةً في الحالة الإفريقية التي تنجم فيها عن الانتخابات أزمات سياسية، يُفترض أن تكون هي أداة لحلها وليس لمفاقمتها.

وللوقوف عند حيثيات هذه المفارقة تبحث الدراسة طبيعة الحملات الانتخابية في إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال رصد مضمون الخطاب السياسي فيها، وآليات تمويلها، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية، وأيضاً التحديات التي تواجهها انطلاقاً من مقارنتها بنظيرتها في الدول المتقدمة.

المحور الأول: مضمون الخطاب السياسي في الحملات الانتخابية الإفريقية:

تعمل القوى السياسية المتنافسة على أصوات الناخبين للتسويق لنفسها عبر مختلف ووسائل الاتصال والتواصل، كالتجمعات الشعبية، والكتيبات، والملصقات، والبرامج التلفزيونية،

الدول، ولبلوغ مرحلة التحول الديمقراطي توجب الوصول إلى السلطة المرور بالانتخابات دون إقصاء. ينظر:
Vincent Darracq, Victor Magnani? Les Elections En Afrique: Un Mirage Dйmocratique?, Institut franзais des relations internationales, «Politique йtrangиre », 2011/ 4, (Hiver), pages 839–850.

(١) أُجريت نحو سبعين عملية انتخابية تشريعية بمشاركة حزبين على الأقل في ٤٢ دولة من بين ٤٨ دولة تمثل هذه الجهة في الفترة الممتدة بين ١٩٩٠-١٩٩٨م؛ مقارنةً بتسع دول فقط في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩م، وكل الانتخابات أدّت إلى تشكيل مجالس برلمانية بأكثر من حزب، وفي الفترة نفسها (١٩٩٠-١٩٩٨م) نُظّمت حوالي ستين عملية انتخابات رئاسية بأكثر من مرشح واحد، ومن جهة أخرى: أُجريت في ٢٦ دولة انتخابات ثانية باحترام العهدة المحددة والآجال الانتخابية. ينظر: رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، ص١٠٢.

(٢) لتفاصيل أكثر ينظر: علي جبريل الكتبي، جيريمايا أوموتولا وفريدوم أونيوها، مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨/٠٣/٢٩م، ص٠٤.

ووسائل التواصل الاجتماعي، وكل هذه الأدوات تحمل مجتمعةً خطاباً سياسياً يحتوي في مضمونه على عناصر تتشابه في مختلف الدول على غرار ثنائية الإنجازات والإخفاقات؛ حيث يتركز خطاب الأنظمة السياسية في الحملات الانتخابية على إنجازاتها الاقتصادية بغض النظر عن مدى صدقها، في المقابل تركز قوى المعارضة في خطابها على الإخفاقات والفساد السياسي، أو تتبادل الأنظمة الحاكمة والمعارضة اتهامات العمالة للخارج والتآمر وبيع ثروات الدولة للقوى الأجنبية، خاصةً في الدول المتخلفة.

ولكن أبرز ما يميز الحملات الانتخابية في الحالة الإفريقية يتمثل فيما يلي:

١- خطاب ما دون الدولة الوطنية:

تبقى ثلاثية العِرق والدين والمنطقة، وهو ما يُصطلح عليه في اللغة الإنجليزية بـthe three Rs: Resources, Region and Race، محركاً أساسياً للعملية السياسية برمتها في إفريقيا جنوب الصحراء[١]، خاصةً عندما تقترن بالصراع على الموارد[٢]، ويبدو أن كل الأطراف سواء سلطة أو معارضة غير قادرة على تجاوزها، فعلى الرغم من تبني الأحزاب السياسية في الظاهر لأيديولوجيات ترتكز على خطابات سياسية كلاسيكية، مثل الاشتراكية أو الديمقراطية مثل باقي الأحزاب السياسية في العالم، فإن الواقع يشير إلى أنها تقوم على القاعدة الثلاثية ولا تزال خاضعة لها[٣].

وفي أفضل الأحوال تبرم تحالفات بين قوى سياسية تستند على القواعد نفسها لحسم

(١) ينظر إلى هذه المسألة بنوع من السلبية في العملية الديمقراطية، إذ تستوجب هذه الأخيرة انتماءات كلية (وطنية) وليست فرعية (قبلية أو عرقية أو مناطقية)، كما أنها تشكل تهديداً للسلم، وللانسجام الاجتماعي بين مكونات المجتمع المختلفة، وللأمن الوطني، وفي المحصلة لاستقرار دول إفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، لما تشكله من تجاذبات يمكن أن تكون خطيرة وتنتهي باشتباكات مسلحة ومآس، إذ تشير الدراسات إلى أن العالم شهد ويشهد حروباً أهليّة بين مجموعات سكانية في نفس النطاق الجغرافي، إلا أن حظ إفريقيا هو الأوفر، وعلى سبيل المثال: بلغ عدد الحروب سنة ٢٠٠٢م إلى ما يعادل ثلاثين حرباً أهلية عنيفة، كان نصيب إفريقيا جنوب الصحراء منها ما لا يقل عن (٥٠٪)، وبناءً عليه تذهب كتابات وأدبيات الانتقال الديمقراطي إلى اعتبار هذه العوامل مصدر تهديد وخطر على الوطن وعلى عملية التنمية والاستقرار. ينظر:
Volker Drause, and Susumu Suzuki. «Causes of Civil War in Asia and Sub-Saharan Africa: A Comparison», Social Science Quarterly, Vol.86, No.1, (March 2005): 160 -177.

(٢) كثيرة هي أمثلة الأحداث التي وقعت ولا تزال مؤكدةً أن المسألة العرقية مقرونة بالصراع على الموارد، التي توجد في مناطق جغرافية بعينها، لا تزال تحرك الحملات الانتخابية وتؤثر في مجرياتها، سواء كانت ظاهرةً ومصرح بها، أم مبطنة وراء شعارات أكثر جاذبية سياسياً، ولا تزال تعصف بالاستقرار في دول من إفريقيا جنوب الصحراء، من رواندا وبوروندي وأنغولا أواخر التسعينيات، وصولاً إلى ما حدث في الانتخابات الرئاسية في الكاميرون سنة ٢٠١١م، أو في الأزمة السياسية لدولة كوت ديفوار (ساحل العاج سابقاً) سنة ٢٠١٠م، أو قبلها بسنة أثناء الانتخابات الرئاسية في الغابون، أو في الأحداث الدامية بعيد الانتخابات الرئاسية في كينيا. ينظر:
Nguema Ezema Symphorien, Dйmocratie pluraliste et ethnie en Afrique noire, TRANS, https://www.inst.at/trans/20/democratie-pluraliste-et-ethnie-en - afrique-noire/, on 16 /11/ 2021

(٣) أظهرت الانتخابات الرئاسية في دولة الكونغو برازافيل لعام ١٩٩٢م بأن الأحزاب السياسية الثلاثة الكبيرة التي تنافست حينها، ومع تبنيها في الظاهر لمسوقات سياسية لا شك في انتمائها للنموذج المعرفي السياسي للديمقراطية، مثل الديمقراطية والعمل والتنمية، إلا أن الخيط الناظم والمحرك الفعلي لهذه الأحزاب كان يتمثل في المناطق ذات الانتماءات العرقية المنفصلة، فالحزب الكنغولي للعمل بقيادة دينيس ساسو نغيسو مثلاً كان يمثل بالأساس المنطقة الجغرافية للشمال، وأن الحركة الكنغولية للتنمية والديمقراطية بزعامة برنارد كوليلاس كان يمثل منطقة وسط الكونغو (البوول)، وأما باسكال ليسوبا متزعماً للاتحاد بين الإفريقي للديمقراطية الاجتماعية، فكان يمثل حصرياً منطقة نياري بورينزا-ليكومو. Nguema Ezema Symphorien , Ibid.

الانتخابات لصالحها، خاصةً في الحالات التي لا تُحسم فيها من الجولة الأولى، وتضطر لإجراء جولة ثانية[١].

وتشكل الحملات الانتخابية محطة تجدد فيها النخب السياسية علاقتها بالإثنيات، والديانات، والمناطق التي تنحدر منها، مقدمةً نفسها كضامن لمصالحها وحقوقها، لذلك لم تختلف الحملات الانتخابية التي أجريت في الدول الإفريقية سنة ٢٠٢١م عن سابقاتها؛ حيث سيطرت على معظم المنصات السياسية خطابات عرقية ودينية بنكهة مختلفة حسب توجهات الأحزاب وزعمائها، ما بين تمظهر مجموعة عرقية معيّنة بالضحية وأخرى بالظالمة، أو نشر الخوف من تهديدات مجموعة منافسة للتأثير في آراء الناخبين من إقليم أو منطقة معيّنة[٢].

٢- التخويف من المخاطر الأمنية:

نظراً للاضطرابات التي تعرفها الكثير من الدول الإفريقية بنسب متفاوتة؛ فإن خطاب العنف يحضر بأشكال مختلفة في الحملات الانتخابية؛ لدرجة كان لابد فيها أن يجتمع ممثلون عن الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا مع المرشحين والجماعات المسلحة النشطة لتسهيل وضمان توافر الأجواء السلمية خلال موسم الحملة الانتخابية لرئاسيات ٢٠٢٠م بجمهورية إفريقيا الوسطى[٣]، ومع ذلك لم تسلم العملية من العنف والاشتباكات المسلحة[٤]، يؤكد هذا الوضع أن عدم الاستقرار السياسي والعنف بات مغذياً رئيسياً للأنظمة السياسية الإفريقية التي توظفه كـ«عصا» تخوّف بها شعوبها من مغبة عدم انتخابها، وتحثها على ذلك من أجل مواصلة ما تصفه بـ«جهودها» في محاربة التنظيمات المسلحة والإرهابية، ففي انتخابات ٢٠٢١م اتسمت الحملات الانتخابية في دول مثل تشاد وجيبوتي وجمهورية الكونغو سلطة الدولة لمواجهة المسلحين والخارجين عن القانون[٥].

وفي إثيوبيا يلاحظ أنه عادةً ما يتم إجراء الانتخابات في غمار الحروب، سواء الداخلية أو الخارجية، بدايةً بانتخابات ٢٠٠٠م التي جرت في غمار الحرب الحدودية مع إريتريا، ومروراً بالانتخابات الرابعة التي أجريت في ٢٠١٠م بعد تدخل الجيش الإثيوبي في الصومال، ثم انتخابات ٢٠١٥م التي كانت في ظل صراعات وحروب داخلية صغيرة بين الجماعات الإثنية، وصولاً إلى انتخابات ٢٠٢١م التي دارت في غمار الحرب الحالية بين الحكومة الفيدرالية

(١) على سبيل المثال، وخلال الانتخابات الرئاسية في غينيا والتي لم تُحسم في الجولة الأولى، وكان هناك دورٌ ثانٍ تنافس فيه رئيس الحكومة السابق سيلو دالين ديالو Cellou Dalein Diallo أمام منافسه القديم ألفا كوندي Alpha Condй، وبعد أن استنفد كلاهما مجموعته العرقية تحتم عليهما في الدور الثاني اللجوء إلى مجموعات عرقية أخرى ومناطق غير مناطقهم الأصلية، ليفوز ديالو بكرسي الرئاسة سنة ٢٠١٠م. ينظر:
Gilles Olakounlй Yabi, Du vote, de l'ethnie et de la dйmocratie en Guinйe et ailleurs en Afrique, Retour cinq ans aprиs sur une analyse de l'йlection prйsidentielle de 2010 , afrique360, 2015/08/10, /10/08/http://afrique360.com/2015 la-presidentielle-fixee-au-11-octobre-prochain-en-guinee_112938.html, 14 / 11/ 2021 .

(٢) حكيم نجم الدين، انتخابات ٢٠٢١م في إفريقيا: استراتيجيات واتجاهات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١/٠٥/٠٢م، ص٠٢.

(٣) انطلاق الحملات الانتخابية في جمهورية إفريقيا الوسطى، قراءات إفريقية، ٢٠٢٠/١٢/١٣م، على الرابط: https://bit.ly/3lucsbK

(٤) انتخابات على وقع السلاح في إفريقيا الوسطى، جريدة البيان، ٢٠٢٠/١٢/٢٨م، على الرابط: https://bit.ly/3ldd27E

(٥) حكيم نجم الدين، مرجع سابق، ص٠٥.

وجبهة تحرير التيجراي[١].

وعلى الجهة الأخرى؛ لا تجد بعض القوى السياسية أيضاً غضاضة في التهديد بالعنف وحتى ممارسته، سواء ضد السلطة أو منافسها من الإثنيات والمناطق والديانات الأخرى.

المحور الثاني: تمويل الحملات الانتخابية:

يشكّل المال بُعداً محورياً في الحملات الانتخابية، ولذلك من المهم تناوله بقدرٍ من التفصيل، وفي هذا الإطار؛ يبدو أن هذه العملية كانت ولا تزال من اختصاص الدولة، إذ تعتبرها من وظائفها السيادية، ومع أن عملية تمويل الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية برمتها تشوبها الشكوك، كون صاحب المال يؤثر في مخرجات العملية لا محالة، تحاول الدول جاهدةً مساعدة الأحزاب في حملاتها الانتخابية بحصص مالية تسمح لها بإدارة اللقاءات والندوات لحث المواطنين على المشاركة والتصويت لممثليها، وتذهب هذه المساعدات إلى الأحزاب التي لها قاعدة تمثيلية معتبرة، وكانت قد تمكنت من الظفر بمقاعد سواء في الانتخابات التشريعية أو في انتخاب الهيئات المحلية.

من جاب آخر؛ تساهم الأطراف الدولية ممثلةً في الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو القوى الكبرى في دعم الانتخابات ومن بينها الحملات، مع العلم أن المساعدات الخارجية في مثل هذه العمليات تشوبها شبهة التأثير في مجريات العملية ومخرجاتها، وهذا منطلق الاتهامات المتبادلة بالتآمر والعمالة للخارج كما سبق الإشارة، ومن النماذج على الدعم الخارجي يمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على تقديم مساعدات مالية لإجراء الانتخابات، حيث قدّم ما لا يقل عن ١٢ مليون دولار، كأموال ووسائل تقنية لمدغشقر لمساعدتها على تنظيم الانتخابات المحلية والجهوية في ٢٠١٧م، ثم الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٠١٨م، إلى غاية الدور الثاني من رئاسيات ٢٠١٩م، وتشترط هذه المساعدات أن تُجرى الانتخابات في شفافية ونزاهة[٢].

وقد لجأت بعض الدول الإفريقية لطرق مبتكرة إلى جانب مساهمة الدولة أو الدعم الخارجي، حيث دعا الرئيس الراحل بيير نكورونزيزا الشعب البوروندي للتعاون مع الدولة للتكفل بمصاريف الانتخابات، وهو ما رآه المحللون على أنه خطوة كبيرة في تجسيد الديمقراطية، بينما قررت الحكومة الرواندية توفير المال اللازم للانتخابات- التي تقرر إجراؤها في أغسطس ٢٠١٧م- بنسبة ٩٥٪، وسمحت للهيئات الدولية بتقديم مساعدات لا تزيد عن ٥٪.

يبقى ما حدث في بِنين في انتخابات سنتَي ٢٠٠٦م و٢٠١١م نموذجاً جديداً في تمويل الحملات الانتخابية في إفريقيا، حيث بسبب أو لرفض إجراء الانتخابات، أو لعدم قدرة الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة لإجرائها في تاريخها المحدد، قررت فعاليات المجتمع المدني فتح حساب بنكي لجمع تبرعات المواطنين من أجل إجراء الانتخابات، وهو ما

(١) محمد الدابولي، ما بين ديمومة الاضطرابات وتصعيد الأمهرة.. مآلات مختلفة حملتها الانتخابات الإثيوبية، القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ١٤/٠٧/٢٠٢١م، على الرابط: https://pharostudies.com/?p=7249

(٢) Eric Topona, le difficile financement des ŭlections africaines, 11.07.2017, https://bit.ly/3kvgf82, consultŭ 20.11.2021

وافقت عليه المحكمة العليا، وطالبت الحكومة بتوفير النصاب المالي المخصص ووضعه تحت تصرف هيئة الانتخابات، وإجراء الانتخابات في تاريخها، وهو ما وافقت عليه كذلك الحكومة[١]، ولا شك في أن مثل هذه الأحداث تشير إلى قَدْرٍ من الاستقلالية التي يتمتع بها جهاز القضاء، ووجود حركة مجتمع مدني ناضج، وهما شرطان في تقديم دولة بِنين كمثال يجسّد الاستثناء الديمقراطي في إفريقيا.

المحور الثالث: التكنولوجيا والحملات الانتخابية الإفريقية:

تُقْبِل شعوب إفريقيا جنوب الصحراء كغيرها من الشعوب على التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد بات لهذه الوسيلة دورٌ في الحد من عمليات التزوير؛ التي كانت تحصل سابقاً على نطاق واسع؛ سواء من خلال توظيفها في إطار الهندسة الانتخابية من طرف الحكومات[٢]؛ أو من طرف القوى السياسية والمجتمع المدني كأداة رقابة على اللجان الانتخابية الوطنية[٣].

ونظراً للإقبال المتزايد من طرف الأفارقة على وسائل التواصل الاجتماعي؛ يحاول الساسة بدورهم استغلال الفرص التي تتيحها لهم تلك الفضاءات للتعبئة السياسية، لذلك خصصوا بعض الموارد والمواد لها في حملاتهم الانتخابية، فقد أصبحت شبكات التواصل عنصراً لا غنى عنه في الانتخابات في مختلف أنحاء إفريقيا، وبات يشهد نفوذه وتيرةً متزايدة، خاصةً في البلدان التي تشهد تغلغلاً متزايداً لهذه الشبكات، ويظهر ذلك من خلال استهدافها من طرف الحكومات التي تلجأ في بعض الأحيان لقطعها، سواء قبل أو أثناء أو بعد الانتخابات، على غرار ما حصل في ٢٠١٦م بتشاد عندما تم منع شبكات التواصل الاجتماعية خلال إعادة انتخاب الرئيس إدريس ديبي، وفي الغابون سنة ٢٠١٦م في أعقاب أعمال العنف التي وقعت أثناء

---

(١) Eric Topona, Ibid.

(٢) يمكن الإشارة على سبيل المثال للانتخابات الرئاسية النيجيرية في ٢٠١٥م، حيث ساهمت التكنولوجيا في تيسير إجراء الانتخابات، ووضع قيود على إمكانية تزويرها، من خلال استخدام قواعد البيانات الإلكترونية التي تتوفر على قراءة وكشف البيانات الشخصية المسجلة في بطاقة التصويت الإلكترونية، مثل صورة حامل البطاقة وبصماته، فقد ساعد ذلك على ضمان عدم استخدام أي شخص لبطاقة غيره، فضلاً عن تقييد إمكانية التلاعب بعدد أصوات الناخبين. لتفاصيل أكثر ينظر: محمد الأول عمر، تحديات متنوعة: تداعيات فوز محمد بوخاري برئاسة نيجيريا، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد١٠، مايو ٢٠١٥م، ص٧٨.

(٣) أصبح اصطحاب الهواتف في مكاتب الاقتراع من طرف ممثلي المرشحين لأي استحقاق انتخابي وسيلة لضمان نقل نتائج فرز أي مكتب تصويت وإبلاغ هذا المرشح أو ذاك بنتائجه قبل إعلانها الرسمي، وهذا ما جعل الهواتف الذكية وسيلة لنقل المعلومات الدقيقة عن كل انتخاب، مما يجعل التلاعب بالنتائج وتعديلها شبه مستحيل. وهذا ما حصل مثلًا في رئاسيات كوت ديفوار سنة ٢٠١٥م؛ حيث أنشأت منظمات المجتمع المدني ما بات يُعرف بـ«منصة مراقبة الانتخابات في كوت ديفوار»، وهي عبارة عن هيئة مدنية غير رسمية أشرفت على عملية التصويت على جميع التراب الإيفواري عن طريق الهواتف الذكية، وتم نقل نتائج الانتخابات مباشرة، كما تم إحصاء نتائج تسعة عشر ألف مكتب اقتراع بعد ثلاث ساعات من انتهاء التصويت، وعُرف أن الحسن واتارا هو الفائز قبل إعلان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن تلك النتائج. وكانت النتائج التي حصلت عليها هذه المنصة مطابقة للنتائج التي أعلنت من اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات. واللافت للأمر أن القائمين على المنصة أبلغوا وسائل الإعلام أنهم يحتفظون بجميع النتائج، وأنه في حالة ما إذا أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بكوت ديفوار عن نتائج مغايرة فإنهم سيعلنون رسميّاً عن النتائج التي حصلوا عليها. وقد كان في هذا التصريح ضغط إيجابي ورقابة مفيدة على هذه اللجنة التي أعلنت نتائج الفرز كما وصلتها، فجاءت متطابقةً إلى حدٍّ كبير مع النتائج التي حصلت عليها المنصة الرقمية. وعلى الرغم من أن هذه المنصة كان تمويلها أجنبيّاً، وفي أغلبه أمريكيّاً؛ فإن ذلك لم يمنع عملها من أن يكون شفافاً. ينظر: سيدي أحمد ولد الأمير، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧/٠٣/١٥م، ص٠٨.

الانتخابات الرئاسية، والأمر نفسه حصل في كلٍّ من أوغندا، بورندي، مالي، الكونغو، إثيوبيا[١].

هذه الأهمية المتزايدة لمواقع التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية لا تعني بالضرورة أنها أضحت عاملاً حاسماً في نتائجها؛ بل على العكس من ذلك قد تكون مخالفة للواقع تماماً، فتأثير هذه المنصات على سلوك الناخب بقي محدوداً، وهناك تناقض بين التفاعل الافتراضي والواقعي، فعلى سبيل المثال: فإن رئيس وزراء أوغندا الأسبق «أماما مبابازي»؛ أعلن عن ترشحه للانتخابات الرئاسية في ٢٠١٥م عبر قناته على موقع اليوتيوب، كما عمد إلى توظيف مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، مثل الفيسبوك وتويتر، من أجل الترويج لحملته الانتخابية، وقد لاقى قبولاً وتفاعلاً واسعَيْن على تلك المواقع، غير أن تلك الشعبية على مواقع التواصل الاجتماعي لم تُترجم في الواقع العملي، إذ لم ينجح في الانتخابات الرئاسية، فقد حصل على عدد محدود من أصوات الناخبين، ومع ذلك فإن هناك اتجاهاً متصاعداً من جانب الأحزاب السياسية المختلفة لتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي لشرح برنامجها وإنجازاتها لمتابعيها[٢].

يضاف إلى هذا بُعدٌ آخر؛ يتمثل في الروبوتات المعلوماتية Bots، التي بإمكانها التحكم في نوع ومصادر المعلومات في الخوارزميات التي تُستغل من قِبل بعض القوى السياسية والمالية لإعاقة الحملات الانتخابية ونشر الأخبار المزيفة، حيث تنفق الأحزاب السياسية الإفريقية مبالغ ضخمة لتعيين شركات استشارية تتمتع بخبرة في الحملات الرقمية بل وحتى التلاعب بمحتوى شبكات التواصل الاجتماعي، ومن النماذج على هذه الحالة شركة «كامبريدج أناليتيكا» التي استفاد من خدماتها بعض المرشحين الأفارقة، كنيجيريا في رئاسيات ٢٠١٥م عندما عملت على تشويه صورة المترشح محمد بخاري، لكنها لم تحقق هدفها، إذ فاز في تلك الانتخابات، وحدث الأمر نفسه في كينيا التي أشرفت فيها المؤسسة نفسها على الحملة الانتخابية للمرشح للرئاسيات «أوهورو كينياتا» سنتَي ٢٠١٣م و٢٠١٧م، وساهمت في فوزه بفضل المعلومات الشخصية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي التي قامت بجمعها ووظفتها لصالح كينياتا.

وورد في تقرير بورتلاند للاتصالات عام ٢٠١٨م أن روبوت تويتر مثّل أكثر من ١٥٪ من المؤثرين في بلدان مثل ليسوتو وكينيا، حيث عملت الربوتات في المقام الأول على التحريض وترويج الإشاعات حول القضايا الرئيسية والمترشحين وتشويه صورة الانتخابات، وبمجرد انقضاء الانتخابات فإن العديد من محتويات هذه الروبوتات قد تم إزالتها وتغيير مضمونها[٣].

المحور الرابع: التحديات أمام تطوير الحملات الانتخابية في إفريقيا جنوب الصحراء:

بغضّ النظر عن الاختلالات- المشار إليها أعلاه- التي تشوب الحملات الانتخابية في الدول الإفريقية؛ فإن ذلك لا ينفي التقدم الذي أحرزته في المضمار الانتخابي، وهذا لا يعني

(١) خالد بومخيلة، العصر الجديد للحملات الانتخابية في عالم التواصل الاجتماعي بإفريقيا، مجلة الاتصال والصحافة، المجلد٨، العدد٢ (٢٠٢١)، ص٩١.

(٢) مادي إبراهيم كانتي، الثورة التكنولوجية: التداعيات السياسية والأمنية على الدول الإفريقية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد٢١، مايو-يونيو ٢٠١٧م، ص٨٣.

(٣) لتفاصيل أكثر ينظر: خالد بومخيلة، مرجع سابق، ص (٩٦-٩٨).

من ناحية أخرى تجاوز التحديات التي تواجهها، وللوقوف عند الأخيرة بشكل دقيق؛ فإن مقارنة المعايير النزيهة للحملات الانتخابية في الدول المتقدمة بالواقع الإفريقي مدخلٌ مناسب لتقييم التجربة الإفريقية، **ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى التحديات التالية:**

١- التحديات القانونية:

يُفترض في الحملات الانتخابية النزيهة أن تُنفّذ في مناخ عادل وحر، لا يتم فيه اتخاذ أي إجراءات إدارية أو عنف أو ترهيب للأحزاب وللمرشحين حتى لا يقوموا بالتعبير عن وجهات نظرهم ومؤهلاتهم وعرضها للعامة، أو منع الناخبين من التعلم من المرشحين والمناقشة معهم، أو من صياغة آرائهم والانتخاب دون خوف من العقاب. عدم وضع عقبات قانونية أو إدارية- على أساس تمييزي- أمام الوصول إلى الإعلام لكل التجمعات السياسية أو الأفراد الذين يرغبون في المشاركة في العملية الانتخابية. وعدم التمييز بين المرشحين في تطبيق القانون والقيود واللوائح والإجراءات الإدارية[١].

لكن في إفريقيا هناك الكثير من العوائق القانونية التي تقيمها الأنظمة السياسية أمام الأحزاب السياسية المعارضة لعدم تنظيم حملات انتخابية قوية، ومن ذلك ما قام به نظام يحيى جامع في غامبيا؛ حيث رصدت بعثة تقصي الحقائق المبتعثة من طرف الأمم المتحدة ومنظمة دول غرب إفريقيا سنة ٢٠١٦م جملة من الخروقات؛ من بينها رفض إعطاء المعارضة التصريحات اللازمة لتنظيم حملاتها الانتخابية[٢]. كما لم يشارك «هاما أمادو» المترشح لرئاسيات النيجر في ٢٠١٦م بالحملة الانتخابية، ولم يجد حتى فرصة لقاء مع صحفيي الإذاعة المرئية الوطنية لعرض ومناقشة برنامجه، كما هو متاح دستورياً لكل مرشح في الانتخابات الرئاسية؛ لكونه كان يقبع في السجن بسبب قضية أُطلق سراح كل المتهمين فيها باستثنائه[٣].

٢- تحدي العنف والقمع:

تتخذ السلطات الرسمية في الحملات الانتخابية الديمقراطية كل ما من شأنه أن يمنع الإجراءات والأفعال التي يقوم بها الأفراد ضد الخصوم السياسيين، وما من شأنه أن يحجّم من قدرتهم على الترويج لمرشحيهم وبرامجهم، بما فيها الإجراءات التي تخالف القوانين والقيود. وتلتزم الدولة بمنع والاستجابة إلى أي طعون ضد العنف أو الترهيب الذي يتم توجيهه وممارسته ضد المشاركين في الانتخابات[٤].

لكن في الحالة الإفريقية تتزامن الحملات الانتخابية في الكثير من دول القارة مع موجات عنف تتورط فيها الأنظمة التي تعمد إلى قمع المعارضين ومؤيديهم، مما يحول دون إجراء حملات انتخابية في أجواء سلمية تؤسس لثقافة الحوار والتعايش، بل تكرس عوامل الانقسام

(١) لتفاصيل أكثر ينظر: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الالتزامات الحالية للانتخابات الديمقراطية للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وارسو: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أكتوبر٢٠٠٣م، ص (١٧-١٨).

(٢) ماريس أودري أوجونتشي، أزمة جامبيا: تهديدات التدخل العسكري لفرض نتائج الانتخابات الرئاسية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد٢٠، مارس-أبريل ٢٠١٧م، ص٨٣.

(٣) محمد الخير إبراهيم جيرو، أزمة انتخابات الرئاسة النيجرية.. قراءة للمشهد السياسي وتفاعلاته، قراءات إفريقية، ٢٠١٦/٠٤/١١م، على الرابط: https://bit.ly/3pqwSng

(٤) لتفاصيل أكثر ينظر: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص (١٧-١٨).

الإثنية والطائفية[1]، فوفق تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش- في تقريرها العالمي الصادر سنة ٢٠١٢م- فإن الانتخابات التي أجريت خلال ٢٠١١م في مختلف دول إفريقيا جنوب الصحراء جاءت كمؤشر على الالتزام الرسمي بنظام الحكم الديمقراطي، إلا أن القادة الأفارقة استخدموا العنف، وفرضوا قيوداً على الحقوق خلال فترات الانتخابات وما بعدها، على سبيل المثال: استخدمت أجهزة الأمن الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية القوة المفرطة ضد مؤيدي أحزاب المعارضة، واستهدفت الصحفيين، ومرشحي أحزاب المعارضة، والناشطين في منظمات المجتمع المدني، والمواطنين العاديين. وقال دانيال بيكيل، مدير قسم إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «أظهر العام السابق رغبة الكثير من الأفارقة في اختيار قادتهم بصورة سلمية ونزيهة، إلا أن العملية الانتخابية أفسدها- للأسف- التخويف والتهديد من جانب الحكومة والانتهاكات من جانب الجيش والشرطة، والنزاع من جانب السياسيين. وإذا لم تتم معالجة هذه المشاكل الخطيرة؛ فإن هذه الدول ستشهد المزيد منها في الانتخابات المستقبلية»[2].

٣- التحديات المالية:

يتوجب على الدولة في الحملات الانتخابية الديمقراطية أيضاً؛ توفير تمويل عام أو دعم للمرشحين أو الأحزاب السياسية وحملاتهم الانتخابية بصورة مساوية، اعتماداً على معايير موضوعية، مثل الدعم الحالي للمرشح أو الحزب أو النتائج في آخر انتخابات أو حجم الدعم المطلوب للحملة. كما يجوز لها وضع الحدود المعقولة للتمويل الخاص بالأحزاب السياسية أو المرشحين ليتم الحفاظ على التنافس الشريف خلال الانتخابات، والحد من تمويل مبادرات الفساد والتأثير السلبي على السياسة[3].

لكن في الحالة الإفريقية غالباً ما تلجأ الأحزاب الحاكمة إلى توجيه الإعانات بطرق ملتوية للأحزاب التي تتفق برامجها وأيديولوجياتها معها، فعلى سبيل المثال: اتهمت قوى المعارضة الكينية الحكومة بشراء أصوات الناخبين وسرقة المال العام لتمويل الحملة الانتخابية للحزب الحاكم، وقد أنكرت الحكومة اتهامات المعارضة باستغلال المال العام، في حين سبق أن اتهمت منظمات دولية الحكومة بالفساد واستخدام المال العام في تمويل الحملات الانتخابية[4].

والمفارقة أن سلوك الأحزاب المعارضة لا يختلف كثيراً عن السلطة؛ حيث تلجأ الأحزاب والشخصيات إلى الاستعانة بمؤسسات وأشخاص ذوي نفوذ وتأثير، ففي

---

(١) فعلى سبيل المثال: امتلأت أجواء انتخابات ٢٠٠٧م في كينيا بالتوتر والشحن القبلي، وقد أدى الخطاب السياسي المتبادل بين السياسيين إلى زيادة وتيرة الاحتقان السياسي والاجتماعي في مجتمع قبلي متوتر أصلاً. وقد أفضى ذلك كله إلى موجة عنف أعقبت نتائج الانتخابات بعد رفض قوى المعارضة إعلان «فوز كيباكي» بفترة رئاسية ثانية، وكانت حصيلة الاضطرابات أكثر من ألف وثلاثمائة قتيل خلال ثلاثة أيام، فضلاً عن تشريد الآلاف من ديارهم ومزارعهم. ينظر: علي جبريل الكتبي، قراءة في المشهد السياسي الكيني، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٠٢/٢٨م، ص (٠٢-٠٤).

(٢) إفريقيا: عنف الانتخابات يؤكد على المخاوف بشأن حقوق الإنسان، موقع هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٢/٠١/٢٢م، على الرابط: https://www.hrw.org/245142/22/01/ar/news/2012

(٣) لتفاصيل أكثر ينظر: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص (١٧-١٨).

(٤) المعارضة الكينية تتهم الحكومة بسرقة المال العام، الجزيرة نت، ٢٠٠٢/٠٢/١٨م، على الرابط: https://bit.ly/2ZrEHAj

الأخير يبقى المـــال ضرورياً للجاه، والجاه بدون مال معرّض للـــزوال- كما يقول ابن خلدون[1]، فتُنســـج علاقات تمكين وعرفان بين المنتخبيـــن وأصحاب المال، وهنا يقع الفساد السياســـي المرتبط بالانتخابات، **والـذي يمكن توزيعه على ثلاثة مستويات أو مظاهر، وهي كالتالي**[2]:

- **فساد بين المرشحين والناخبين:** ويتجلـــى من خـــلال طلـــب الناخبين من المرشـــحين أموالاً أو هدايا من أي طبيعة كانت لأجل التصويت لصالحهم.

- **فساد بين المرشحين والمنتخبين البرلمانيين:** ويمثل هذا النمط أخطرها، لأنـــه يمـــس أركان الدولة التـــي هي من المفتـــرض أن تكـــون فضاءً عامـــاً يحمي حقوق جميع المواطنين، فيســـتخدم نفوذ المنتخبين لدفـــع الناخبين وتوجيههم نحو مرشح معيّن.

- **فساد بين المرشحين وبعض المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي:** وهـــو ما يرتبط بتمويل الحملات الانتخابية من طرف رجال المال، مقابل قيام الناجحين في الانتخابات بتعويض أصحاب المال بإعطائهم مشاريع وإنجازات يحققون منها أرباحاً أخرى.

الخاتمة:

تختـــزل الحمـــلات الانتخابيـــة في دول إفريقيا جنـــوب الصحراء جل المشـــكلات التـــي تعاني منها منطقة جنـــوب الصحراء، وتطلعات شعوبها المســـتقبلية، حيث يكشف الخطاب فيها عن الثقافة السياسية السائدة، والتي تتمحور حول ثلاثية: «العِرق والمنطقة والدين»، يقابلها خطـــاب آخر يحاول تجاوز هـــذا الثالوث، غيـــر أنه ما يـــزال محدوداً ومحصـــوراً في العالم الافتراضي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولم ينعكس على الواقع من خلال تجســـيده عبر صناديـــق الاقتراع التي أظهرت أن التفاعل الكبير مع الحملات الانتخابية على شبكة الإنترنت لا يترجم واقع يوم الاقتراع بمشاركة مماثلة.

وبدلاً مـــن أن تكون الانتخابات من آليات إدارة الصراعات والأزمات السياسية الداخلية وتسويتها ســـلمياً باتت من العوامل المؤججة لها؛ ولكن مع ذلك تبقى هي الســـبيل الأنجع لحل هذه المشكلات، ولا توجد بدائل أخرى تؤطر العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع السياسية في الدول الإفريقية.

إن أهميـــة الحملات الانتخابية تكمن في كونها تمريناً دورياً لثقافة الحوار والســـجال السياسي بالأدوات السلمية، وكما استطاعت الكثير من الدول التقدم في هذا المجال؛ فإنها يمكنها على المدى المتوســـط والبعيد تجاوز التحديات التي تواجهها من خلال الاستثمار في التطور المجتمعـــي الحاصل، والظروف الدولية التي تدفع بهذا الاتجاه، فعلى الرغم من عدم انسجام بعض من مخرجات العملية الديمقراطية مـــع مصالح القـــوى الدولية؛ فـــإن المخاطر الناتجة عن عدم الاســـتقرار السياسي تحثها على دعم هذا المسار مجبرةً في الكثير من الأحيان ■

(١) ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر... (المقدمة)، ص٣٧٠.

(2) Roger Thamba, La Corruption йlectorale en Rйpublique Dйmocratique du Congo: une йbauche de solutions juridiques de prйvention et de rйpression, KAS, Volume 2 (2015), Issue 1, https://bit.ly/32pDFpH-176, pp:155. consultй le: 19.11.2021